الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

استقالة عضوي مجلس إدارة في «مينا العقارية»

أفادت شركة مينا العقارية بتقدم العضوين فؤاد العمر وعبد العزيز الفليكاوي باستقالتيهما من مجلس الإدارة. وأوضحت «مينا» في بيان للبورصة أنه سيتم استدعاء الأعضاء الاحتياطيين، وفي حالة وجود مانع سيتم عقد جمعية عمومية لانتخاب من يملأ المراكز الشاغرة. ووفقا لبيانات الشركة على موقع البورصة، فإن مشعل الرومي يتولى منصب رئيس مجلس الإدارة، وينوب عنه عبدالمغني العبدالمغني، وبعضوية كل من جاسم السليطي وشبنان المطيري، ومحمد الرويح وفؤاد العمر وعبدالعزيز الفيلكاوي.

مازالت تعيش على أطلال مكاسب يناير

3,6 مليارات دينار سيولة البورصة في النصف الأول بارتفاع 125٪

شريف حمدي

شهدت الجلسة الختامية للنصف الأول من العام الحالي بسوق الأسهم الكويتية تراجعا جماعيا لمؤشرات السوق الثلاثة بعد أداء اتسم بالتباين على مدار الجلسة.

واستهل السوق تعاملاته على ارتفاع ملحوظ جاء في إطار التوقعات، حيث تسعى بعض الشركات إلى تجميل ميزانياتها عن طريق صناديق ومحافظ استثمارية تابعة لها، عادة ما تدعم أسهمها في مثل هذه الاقفالات الفصلية، إلا أن الوضع تغير بحلول منتصف الجلسة، مع بدء ظهور عمليات التصريف ليحل اللون الأحمر عوضا عن الأخضر ويغطي شاشات التداول حتى لحظة الإقفال العشوائي.

وتعرضت بعض الأسهم القيادية في أكثر من قطاع لعمليات بيع واضحة خاصة في الأمتار الأخيرة من عمر جلسة ختام النصف الأول، وهو الأمر الذي زاد من خسائر المؤشرات الوزنية بشكل لافت، حيث أغلق مؤشر كويت 15 متراجعا بنسبة 1,1٪ بخسارته أكثر من 10 نقاط، ليصل إلى 910 نقاط، كما حقق الوزني خسائر بنسبة 0,7٪ ليصل إلى 399 نقطة.

وفي المقابل، شهدت بعض الأسهم الأقل سعرا نشاطا ملحوظا خاصة قبل الإقفال مما قلص من خسائر المؤشر السعري، لينهي تعاملات النصف الأول من العام الحالي بخسائر محدودة بنسبة 0,09٪ ليصل المؤشر إلى 6762.

متوسط التداول اليومي قفز لـ 29,5 مليون دينار من 12,5 مليوناً العام الماضي

القيمة الرأسمالية ارتفعت لـ 27,2 مليار دينار بمكاسب مليار دينار

تطبيق المرحلة الأولى من منظومة ما بعد التداول أبرز أحداث النصف الأول

إتمام الاستحواذ الإلزامي لـ «أدبتيو» على «أمريكانا» أنعش التداولات

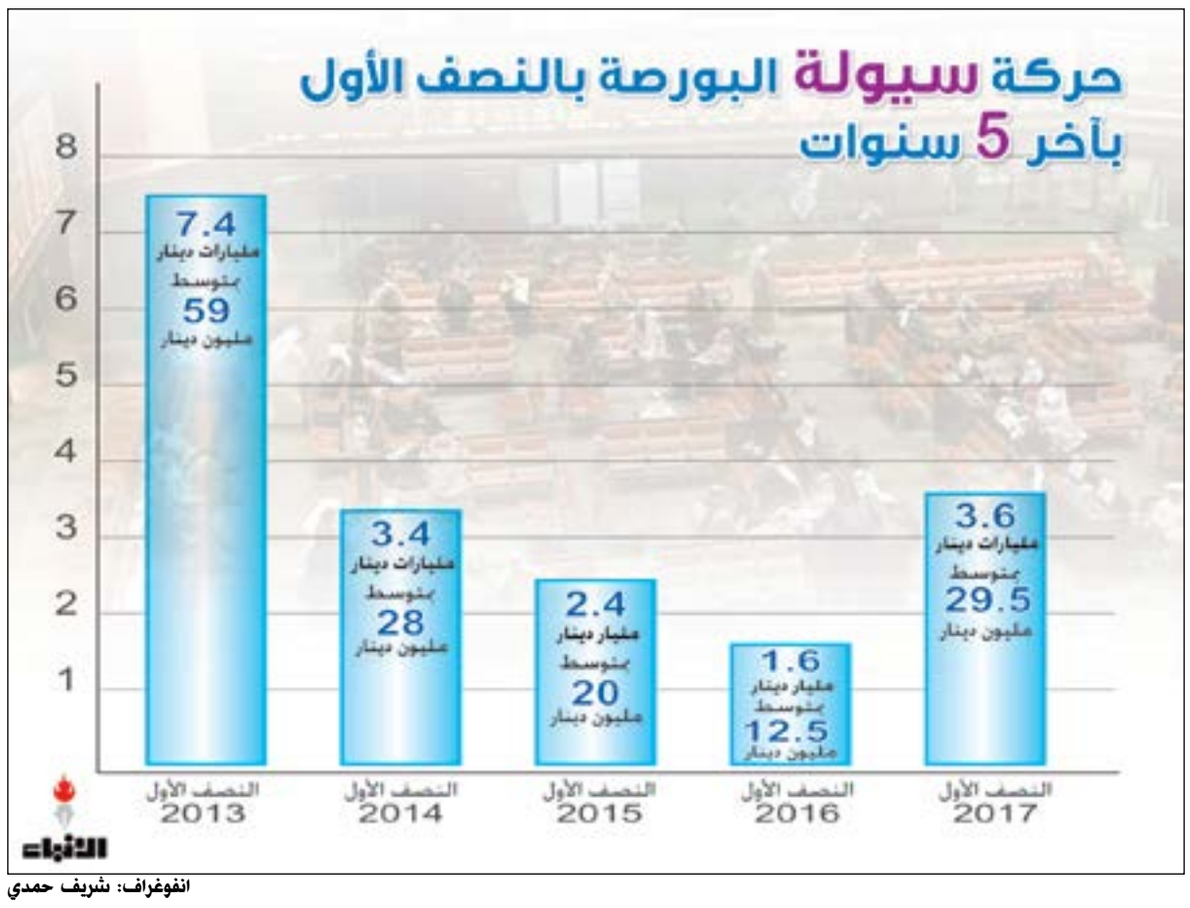

انفوغراف: شريف حمدي

إقفالات المؤشرات

أنهت بورصة الكويت تعاملات النصف الأول على ارتفاع جماعي لمؤشراتها وذلك على النحو التالي:

- سجل المؤشر الأهم والأكثر واقعية لقياس أداء البورصة الكويتية وهو «كويت 15» ارتفاعا بنسبة 2,8٪، بإقفاله عند 910 نقاط.
- ارتفع المؤشر الوزني بنسبة 5٪، وأغلق عند 399 نقطة.
- حقق المؤشر السعري ارتفاعا لافتا بنسبة 17,7٪، لينهي تعاملات النصف الأول من 2017 عند 6762 نقطة.

بالنظر لمجمل أداء بورصة الكويت خلال النصف الأول من 2017 نجد أن عدة عوامل ايجابية لعبت دورا في التحسن الكبير الذي شهدته طيلة الأشهر الـ 6 الماضية، وهو ما انعكس على مستوى المؤشرات والمتغيرات على حد سواء.

وأبرز هذه العوامل ما يلي:

- شهدت سوق الأسهم الكويتية أطول سلسلة ارتفاعات على مستوى مؤشراتها الثلاثة في يناير الماضي، حققت خلاله طفرة كبيرة وبلغت مستويات لم تشهدها منذ 2013، وقفز المؤشر العام للبورصة بنسبة 20٪ تقريبا لتحقق بورصة الكويت بهذا النشاط الاستثنائي أفضل أداء شهري للبورصات في العالم.
- مكاسب يناير كانت كبيرة أيضا على مستوى السيولة التي تم ضخها بالبورصة، فهذا الشهر شهد ضخ 1,185 مليار دينار بمتوسط يومي 54 مليون دينار، وبنهاية فترة الستة أشهر الأولى من 2017 بلغ حجم السيولة الإجمالية نحو 3,6 مليارات دينار ارتفاعا من 1,6 مليار في ذات الفترة من 2016، بنسبة ارتفاع 125٪.

وعقب طفرة يناير، بدأت السيولة تتراجع بشكل لافت من مستوى 54 مليون دينار كمتوسط يومي، إلى أن انهى السوق تعاملات النصف الأول بمتوسط تداول يومي عند 29,5 مليون دينار.

- من أبرز العوامل المؤثرة في نشاط البورصة بالنصف الأول، اتمام صفقة الاستحواذ الالزامي على 30,5٪ من أسهم شركة «أمريكانا» لمصلحة شركة «أدبتيو» البالغة قيمتها 325 مليون دينار في مارس الماضي، الأمر الذي عزز نشاط السوق وساهم في تعزيز مستويات السيولة.
- طبقت بورصة الكويت المرحلة الأولى من منظومة ما بعد التداول (PTM)، في مايو الماضي متضمنة 8 تغييرات جذرية أبرزها توحيد نظام التسوية ليصبح T+3، مما أدى إلى انحسار السيولة نسبيا في بادئ الأمر ترقبا للمستجدات التي طرأت، ولكن سرعان ما عادت السيولة لمستويات ما قبل تطبيق القرارات الجديدة.

ومن المتوقع ان تنعكس آثار تلك التغييرات على مجمل أداء السوق بشكل ايجابي في الفترات المقبلة، خاصة وأن تطبيق منظومة ما بعد التداول يهدف إلى تطوير أداء بالسوق ورفع كفاءته وتعزيز الثقة فيه، كما أنها تعد ركيزة أساسية في الارتقاء به لمصاف الأسواق الناشئة.

أحجام السيولة

ورصدت «الأنباء» حركة السيولة بالبورصة في النصف الأول بآخر 5 سنوات وتبين ما يلي:

- بلغ إجمالي سيولة النصف الأول من 2017، ما يقارب 3,6 مليارات دينار بمتوسط يومي 29,5 مليون دينار.
- حجم السيولة في النصف الأول من 2016 كان الأدنى في الخمس سنوات، حيث كان 1,6 مليار دينار فقط، بمتوسط يومي 12,5 مليون دينار.
- بلغ إجمالي السيولة في النصف الأول من 2015 نحو 2,4 مليار دينار بمتوسط تداول يومي 20 مليون دينار.
- حجم السيولة في النصف الأول من 2014، بلغ 3,4 مليارات دينار بمتوسط تداول يومي 28 مليون دينار.
- إجمالي السيولة في النصف الأول من 2013، بلغ 7,4 مليارات دينار بمتوسط يومي 59 مليون دينار.

ويظهر مما سبق أن أحجام السيولة في بورصة الكويت بالنصف الأول، كانت تتناقص من عام لآخر، قبل أن تعاود للارتفاع بالنصف الأول من العام الحالي، إلا أنه لا يعد مؤشرا يمكن أن يعتد به عند الاستدلال على تحسن مجمل الأداء، نظرا لأن السوق اعتمد في هذا التحسن على أداء شهر واحد فقط وهو يناير الماضي الذي شهد طفرة استثنائية.

ثبت تصنيف العملات الأجنبية والمحلية للبنك عند A+/A-1 على التوالي

«S&P»: «الوطني» يحافظ على استقراره القوي

محمود عيسى

أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني (S&P) عن تثبيت تصنيفها لالتزامات الطرف المقابل بالعملات المحلية والأجنبية على المدين الطويل والقصير لبنك الكويت الوطني عند A+/A-1 على التوالي، مع إبقاء النظرة المستقبلية مستقرة، وينطبق هذا التثبيت أيضا على وحدة ان بي كيه انترناشيونال المملوكة للوطني بنسبة 100٪.

وقالت الوكالة في بيان «ان تثبيت التصنيف يعكس وجهة نظرنا بأن البنك الوطني سيحافظ على استقراره القوي في مجال الأعمال بفضل موقعه الريادي في الأسواق المصرفية التقليدية والإسلامية في الكويت، فضلا عن أعماله المتخصصة في مصر والمملكة المتحدة». و«نعتقد أن هذا النموذج التجاري، الذي هو أكثر تنوعا مما هو لدى كثير من البنوك النظيرة الناشئة، سيساعد المجموعة المصرفية على التمتع بمرونة في البيئة الاقتصادية الصعبة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط في الخليج وارتفاع المخاطر السياسية والاقتصادية في مصر.

وقالت الوكالة إن متوسط رأس المال المعدل للمخاطر ارتفع بنحو 150 نقطة أساس ليصل إلى 10,7٪ في نهاية عام 2016، ما يعكس إلى حد كبير تباطؤ نمو القروض، ومرونة في توليد رأس المال الداخلي فضلا عن التأثير الإيجابي الناجم عن الانخفاض الحاد في قيمة الجنيه المصري. ونعتقد أن هذا المستوى المحسن من الرسملة سيكون مستداما على المدى المتوسط، وذلك بسبب الأداء المالي القوي والمستمر للبنك وسياسة توزيع الأرباح المتواضعة.

تعزيز ربحية البنك على مدى الإثني عشر شهراً المقبلة

مؤشرات جودة أصول البنك الحالية للبنك قوية

رسملة «الوطني» ومخاطره الأفضل مقارنة بالبنوك النظيرة

وتوقعت الوكالة تعزيز الربحية على مدى الاثني عشر شهرا المقبلة، من خلال ارتفاع أسعار الفائدة واستقرار تكلفة المخاطر، والتي تتوقع أن تستفيد من المخصصات السخية المرصودة لمواجهة خسائر القروض. ولذلك فقد قامت بمراجعة تقييمها لرأس المال والأرباح وتعديلها من كافية إلى قوية.

وقالت وكالة ستاندرد اند بورز «إن تقييمنا لموقف البنك من المخاطر يساعد على تحسين وجهة نظرنا بشأن قدرة البنك على مواجهة المخاطر الخاصة بالبنوك، مقارنة بالمصارف العاملة في بلدان ذات مخاطر اقتصادية مماثلة. ونعتقد الان أن مركز مخاطر البنك كاف بالمقارنة مع مستوى الضغوط القوية التي يمكن للبنك تحملها في ضوء رأس المال القوي والارباح. وفي الوقت نفسه، نعترف بمؤشرات جودة الأصول الحالية القوية للبنك الوطني مقارنة مع البنوك النظيرة لاسيما من حيث القروض المتعثرة (1,3٪) وتغطية خسائر القروض (360٪) التي بناها البنك في الفترة الماضية. وبالتالي فعندما ينظر اليها معا، فان رسملة بنك الكويت الوطني ومخاطره لا تزال افضل مما هي لدى البنوك النظيرة، وهي عوامل ايجابية عندما يتعلق الامر بتصنيف وضعه الائتماني المستقل».

وأوضحت الوكالة ان التقييمات التي حققها بنك الكويت الوطني تعكس أيضا مكانته التجارية القوية التي يدعمها مركزه المهيمن في الكويت وانماط نشاطاته المتنوعة من الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية (من خلال بنك بوبيان التابع له).

وقالت ان التمويل والسيولة يمثلان عوامل محايدة لتصنيفها. وفي حين تلاحظ الوكالة أن المقاييس الرئيسية كانت تاريخيا أدنى من نظيراتها المحلية، نظرا للاعتماد الكبير على الديون المصرفية قصيرة الأجل، الا انها تلاحظ أن التمويل يستفيد من طبيعة متلازمة وتاريخية للودائع من قبل الهيئات الحكومية وشبه الحكومية، جنبا إلى جنب مع الدعم المستمر من قبل المساهمين، فضلا عن درجة عالية من القدرة على الوصول إلى أسواق الدين ورأس المال الخارجية.

وأضافت الوكالة ان التصنيف طويل الاجل أعلى بنقطتين ما يعكس أهمية البنك النظامية في الكويت والاستعداد الكبير للحكومة الكويتية لتقديم الدعم للقطاع المصرفي المحلي عندما تدعو الحاجة لذلك.

وانتهت الوكالة الى القول ان تخفيض تصنيف بنك الكويت الوطني سيتطلب تدهورا في تصنيف المركز الائتماني المستقل، أو خفض مستوى التصنيف السيادي. ويبدو ان تخفيض تصنيف المركز الائتماني المستقل لدى البنك بعيد نسبيا، على الرغم من أنه قد يكون ناجما عن تدهور غير متوقع في رسملة البنك. وتشمل السيناريوهات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع نموا سريعا جدا، وخاصة في البلدان التي نعتبرها أكثر خطورة من الكويت، وسياسة توزيع أرباح أكثر سخاء، وصفقة استحواذه كبيرة غير ممولة من حقوق الملكية. ومن المرجح أن يرتبط تخفيض درجة التصنيف السيادي بانخفاض كبير في أسعار النفط أو إلى نشوء المخاطر السياسية بصورة مادية كبيرة.

151 مليون دينار انكشافات «الأهلي» و«بوبيان» في قطر

أعلن كل من البنك الأهلي الكويتي، وبنك بوبيان، عن إجمالي انكشافاتهما مع البنوك القطرية في افصاحين للبورصة امس، ويقدر إجمالي انكشافات البنكين بنحو 151,4 مليون دينار.

وقال البنك الأهلي الكويتي إن إجمالي انكشافات المجموعة مع البنوك القطرية بلغ 148,2 مليون دولار.

وأوضح الأهلي، في بيان للبورصة امس، أن جميع انكشافات المجموعة مع البنوك القطرية تقل آجالها عن سنة.

وفي بيان آخر للبورصة، أوضح بنك بوبيان أن إجمالي انكشافاته على السوق القطري بلغ نحو 3,2 ملايين دينار، بما يعادل 0,09٪ من إجمالي أصول بوبيان.

يشار إلى أن إجمالي موجودات «بوبيان» بلغت 3,7 مليارات دينار بنهاية الربع الأول من 2017.

وطبقا لإفصاح البنك، فإن تلك الانكشافات تخص بنوكا قطرية ذات تصنيفات ائتمانية فئة «A».

وباشرت البنوك الكويتية في الإفصاح عن انكشافاتها على دولة قطر، بناء على طلب إدارة الإفصاح لدى هيئة أسواق المال.

.. وانكشاف «لوجستيك» لا يتجاوز 1٪

أعلنت شركة كي جي إل لوجستيك أن انكشافها على السوق القطري محدود، وبنسبة لا تتجاوز 1٪ من إجمالي حقوق الملكية.

وبحسب إفصاح الشركة للبورصة، فإن نسبة التأثير المحتمل أقل من 1٪ من إجمالي حقوق الملكية. وتستحوذ الشركة على 49٪ في شركة كي جي إل لوجستيك ـ قطر.

وتقدمت الشركة أول من أمس وشركة رابطة الكويت والخليج للنقل بطلب إلى بورصة الكويت لاستمرار إيقاف التداول على أسهمهما لحين اكتمال المعلومة الجوهرية، والتي قد تستغرق أسبوعين إضافيين.

«كارفور» تستحوذ على «جيان»

أعلنت شركة «ماجد الفطيم» أمس عن استحواذها على شركة ريتيل أرابيا، مالكة حقوق امتياز جيان في الشرق الأوسط.

وبموجب هذا القرار سيتم تغيير اسم العلامة التجارية لجميع المتاجر المستحوذ عليها من هايبر ماركت، وسوبر ماركت، ومتاجر صغيرة لتحمل اسم كارفور، لافتة إلى أنه سيتم الاحتفاظ بالموظفين الحاليين. ولفتت الشركة إلى أنها سترفع عدد متاجر كارفور في الإمارات إلى 80، وفي الكويت إلى 8، وفي البحرين إلى 11.

وبحسب شركة ماجد الفطيم فإن الخطوة الجديدة تتماشى مع خطة كارفور في ترسيخ مكانتها في منطقة الشرق الأوسط. لكنها لم تشر إلى قيمة الصفقة، إلا أن تقارير نشرت سابقا قدرت قيمة هذه الصفقة بـ 500 مليون دولار.

الجدير ذكره أن كارفور يعد أكبر متاجر التجزئة في فرنسا، في حين تحتل متاجر جيان المرتبة الرابعة في فرنسا والخامسة عالميا.

ولا تشكل صفقة الاستحواذ على جيان حدثا استثنائيا، إذ استحوذت متاجر هايبر باندا على عدة متاجر جيان في السعودية عام 2009 وكذلك الأمر في لبنان، حيث اشترى مركز سلطان الكويتي جيان هايبر ماركت عام 2008.

يشار إلى أن شركة «ريتيل أرابيا» تمتلك حقوق الامتياز لـ 26 متجر هايبر ماركت وسوبر ماركت يحمل علامة جيان في الإمارات والبحرين والكويت، بالإضافة إلى 4 متاجر «غلف مارت» في البحرين.